

٥ يونیو ٢٠١٧

 NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

2018

آثار الحصار

على الحق في الملكية الخاصة

فريج عبد العزيز، تقاطع ناصر بن خالد، خلف محطة بترول الدوحة
الخط الساخن: ٠٠٩٧٤٦٦٦٦٦٦٦ ٠٠٩٧٤٤٠٤٨٨٤٤ nhrc@nhrc-qa.org



 NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee



Introduction

June 05, 2017

The 'right to property' is one of the most basic and important rights for everyone. Private property is the fortress of individual freedoms. It is the most expressive right to human freedom. The personality of every human being can only grow if it arises freely and is not at the mercy of others. Therefore, the ability to possess funds is a basic and fundamental feature for all components that constitute the freedoms of the individual. The traditional theory of the rights of individuals in general referred to a concept that links property with freedom. It considers that an individual fulfills the elements of his independence from the State and can act without its assistance whenever ownership and freedom are available. Hence, the right to property becomes an inherent right that can be invoked before even the State itself; International conventions have affirmed the right to property as well as the Universal Declaration of Human Rights in Article 17 that states: "Everyone has the right to own property alone as well as in association with others;" and, "No one shall be arbitrarily deprived of his property." The same content is referred to in article 5 of the Convention on the Elimination of All

2018

EFFECTS OF THE BLOCKADE

on the 'right to private property'

 Fereej Abdulaziz, Nasser Bin Khalid Intersection, Opposite Doha Petrol Station, Otabi Towers
 nhrc@nhrc-qa.org 00974 4404 8844 Hot Line 00974 6662 6663



مقدمة

يعد حق الملكية من الحقوق الأساسية والمهمة بالنسبة لكل فرد، إذ أن الملكية الخاصة تمثل القلعة الحصينة للحريات الفردية، فهي التي تعبر أصدق تعبير عن حرية الإنسان، وأن شخصية كل إنسان لا يمكن أن تنمو إلا إذا نشأت بحرية وليس تحت رحمة الغير، لذا فإن مكنة تملك الأموال هي خاصية جوهرية وأساسية لجميع المكونات الفردية المكونة لحريات الفرد، وعبرت النظرية التقليدية لحقوق الأفراد العامة عن مفهوم يربط بين الملكية والحرية، حيث اعتبرت ان الفرد يستوفي مقومات استقلاله عن الدولة، ويستطيع ان يستغني عن مساعدتها متى ما توافرت الملكية والحرية، وعلى هذا الأساس عدت الملكية مثل الحرية حق طبيعي يمكن الاحتجاج به أمام الكافة بما فيهم الدولة ذاتها إذ أكدت الاتفاقيات الدولية على حق الملكية وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نصت المادة (٧١) منه على حق كل فرد في التملك سواء بمفرده أو مع غيره وأضاف إلى ذلك عدم جواز تجريد شخص من ملكه تعسفاً، والمضمون ذاته أشارت إليه المادة (٥) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٧ تشرين الثاني ٧٦٩١، وكذلك الحال مع الإعلان الخاص بحقوق المعوقين.

يظهر حق الملكية في مجموعة الآثار المباشرة والغير مباشرة على حقوق الانسان في دولة قطر من بين أبرز الحقوق التي تم انتهاكها، نظرا للتدخل والتشاكب الكبير بين دول الخليج ولعمق الروابط القبلية والأسرية المشتركة بين هذه الدول، وللتسهيلات الكثيرة المتبادلة والممنوحة لمواطني تلك الدول في مجال الملكية الخاصة، وممارسة الأنشطة التجارية والاقتصادية وغيرها في إطار منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبآني هذا الموجز للتعريف الموجز بالحق في الملكية الخاصة واستعراض أبرز الاتفاقيات التي تنص على احترامه وعدم المساس به، ليأتي فيما بعد ذكر لأثار الحصار الغاشم على دولة قطر على الحق في الملكية الخاصة ببيان الفجوة بين القانون والالتزام به والخروقات العديدة التي قامت بها دول الحصار في حق عديد الفئات.

تعريف الحق في الملكية

الحق في الملكية هو واحد من الحقوق التي يتمنّع فيها الفرد المواطن في دولته أو خارجها، ويحق له التصرف بما يملكه دون أيّ ضغط من أي جانب. هنالك العديد من أنواع الملكية، ويختلف نظام الملكية من دولة إلى أخرى، ومن أقليم إلى آخر، وتعتبر الملكية الأساس في المجتمعات القديمة والحديثة، وتعد البنية الأساسية في تطوير النظام الاجتماعي، والاقتصادي الرأسماليّ إذ يرد بحق التملك الاعتراف بحق الملكية الفردية للإنسان وتمكين المالك من سلطة التصرف بالشيء والاستفادة منه واستغلاله، ويصبح المسلم أمنا على ماله وعلى رزقه.

التزامات الدول ازاء الحق في الملكية الخاصة

اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٤٨، ويعد الخطوة الأولى في طريق التنظيم الفعال لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وعلى الرغم من عدم إلزامه الدول قانوناً، إلا أنه كان بمثابة توصية أو مثل أعلى ترمي إليه الشعوب والأمم كافة ويتمتع بقوة إلزام ذاتية.

سار هذا الإعلان على النهج الفرنسي، وذلك بوضع المبدأ العام للحق دون توضيح مضمونه بقدر من التفصيل، إلا أنه أحياناً أخذ بالاتجاه الأنجلو سكسوني الذي لا يكتفي بذكر الحق وإنما يحدد مضمونه بقدر من التفصيل، وعلى الرغم من ذلك فأن عالمية النص قد فرضت الحلول الوسطية أحياناً. إذ حاول من ذلك واضعو الإعلان التوفيق بين المفهوم الليبرالي الغربي في الحريات وبين المفهوم الماركسي. حيث تحاول المادة (١٧) المتعلقة بحق الملكية التوفيق بين المذهب الليبرالي الغربي الذي يقدر الملكية الخاصة غير المحددة والمذهب الماركسي الذي يأخذ بمفهوم الملكية الجماعية. فنصت المادة (١٧) منه على أن: (١١- لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو الاشتراك مع غيره. حاول الإعلان إذا توفير ضمانة لحق الملكية، وذلك بالنص في المادة (١٧) التي تقول: (٢- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً) فتمنعت نزع الملكية بشكل تعسفي وهكذا نلاحظ أن حق الملكية شأنه شأن حقوق الإنسان الأخرى قد تم تضمينها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للتأكيد على أهميته وضرورة تنظيمه.

انتهاك دول الحصار للحق في الملكية الخاصة

يعطي الحصار من جديد ومن زاوية الحق في الملكية الخاصة مثالا آخر على عدم احترام المواثيق الدولية ولا حتى اعتبار لما تقتضيه الشريعة الإسلامية، والتي حرمت على المسلم سلب المسلم أخوه المسلم حقه فعن عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : { لا تحاسدوا ، ولا تناجشوا ، ولا تباغضوا ، ولا تدابروا ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، وكانوا عباد الله إخواناً ، المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ، ولا يخذله ، ولا يكذبه ، ولا يحقره ، التقوى ها هنا } ويشير إلى صدره ثلاث مرات { يحسب امرئ أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه } . [رواه مسلم:٢٥٦٤] اذا لا يخفى حجم الضرر الهائل الذي أصاب المواطنين القطريين وغيرهم من مواطني دول الخليج جراء تلك الإجراءات والقرارات التعسفية التي انتهكت كافة أعراف ومواثيق ومبادئ حقوق الإنسان. لقد تسبّبت قرارات الحصار المفاجئة بخسائر فادحة في الأموال والأموال لآلاف الأشخاص، وقد قُطعت أرزاق، وسُلبت، وهلكت، وضاعت أموال وممتلكات نظراً لعدم تمكّن أصحابها من السفر إليها، كما لم يعد بمقدور جميع من مُنعوا من السفر استعمال أملاكهم أو التّصرف بها، وهو ما يؤكد بالدليل القاطح أن تلك الدول لا توجد بها بيئة آمنة للاستثمار، وبالعودة الى الانتهاكات الواقعة على المواطنين القطريين، من المهم بما كان أن يتم الاستئناس في هذا الموجز بعرض احصائية عن عدد الانتهاكات الموقعة على الملكية الخاصة للمواطنين القطريين بصفة مباشرة وغير مباشرة، وذلك للوقوف على مدى استخفاف هذه الدول ليس بالتزامها الأخلاقي تجاه المجتمع الدولي فقط، بل مع ما تقتضيه مقاصد الشريعة الإسلامية، وفي الجدول أدناه إحصائية بعدد حالات الانتهاك في الملكية التي سجلتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بدء الحصار على دولة قطر لغاية ٢٥ ابريل ٢٠١٨، حيث قدم الطلاب عشرات الشكاوى ضد دول الحصار، موضحين أشكال التعسف والانتهاك التي مورست عليهم.

تاريخ الإحصائية ٢٥ أبريل ٢٠١٨				
البلد التي قامت بالانتهاك	السعودية	الإمارات	البحرين	الإجمالي
عدد الحالات	٦٩٦	٤٥٤	٥٥	١٢٠٥

هذا ولا يخفى على الجميع أن هذا الضرر وهذا المس في الحق بالملكية الخاصة لم يقتصر فقط على القطريين وإنما طال أيضا رعايا هذه الدول ممن لهم مصالح و معاملات تجارية مع أو في دولة قطر، ومن جهة أخرى فقد أقر تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الانسان الصادر في ديسمبر ٢٠١٧ على أن المواطنين القطريين العاملين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، أو أولئك الذي لهم مصالح تجارية في أي من الدول سالفة البيان، قد أجبروا على العودة إلى دولتهم - قطر-، وقد أفادت التقارير أنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى شركاتهم وأنشطتهم المختلفة منذ ذلك الحين.

ان ما قامت به دول الحصار الثلاث من إجراءات على النحو المشار إليه تشكل انتهاكاً صريحاً و صارخاً للحق في الملكية الخاصة، وتمثل حرمانا من التمتع بهذا الحق طبقاً لما جاء بنصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما المادة (١٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن: "١- لكل فرد حق في - التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. ٢- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً." والمادة (٢١) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي تنص على أن: "حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص، ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية." والمادة (٢٧) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي وتنص على: "الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في مُلكه إلا في حدود النظام (القانون)، ولا يُنزع من أحد مُلكه إلا بسبب المنفعة العامة مقابل تعويض عادل".

أمثلة عن انتهاكات الحق في الملكية الخاصة

الحالة الثانية

ذكرت السيدة (ن. ع) التي تحمل الجنسية القطرية مواليد عام ١٩٥٢ واخوانه " أملك وباقي الورثة استثمارات بدولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي "مليار ومائة وخمسون مليون درهم إماراتي" بإمارتي الشارقة ودبي بالإضافة إلى العديد من النزاعات القضائية ما بين مطالبات وتعويضات تقدر بمبلغ "خمسمائة مليون درهم إماراتي"، وعدد ٢٤٥٠٠٠ سهم ببورصة دبي، كما مُلك أبيل بالمملكة العربية السعودية تقدر قيمتها بحوالي "خمسـة وثلاثون مليون ريال" ولا نستطيع مباشرة استثماراتنا بسبب إجراءات الحظر والحصار المفروضة على قطر والمواطنين القطريين من قبل دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية.

him in contempt. Taqwa (piety) is right here (and he pointed to his chest three times). It is evil enough for a man to hold his brother Muslim in contempt. The whole of a Muslim is inviolable for another Muslim: his blood, his property, and his honor.] [Muslim/2564]. The extent of the tremendous damage inflicted on Qatari citizens and other citizens of the Gulf States is obvious due to such arbitrary measures and decisions that violate all human rights norms, charters and principles. The sudden blockade incurred heavy losses on the property of thousands of people. Sustenance was cut off, robbed, destroyed; money and property were lost because their owners were unable to travel, and no one was able to use his/her property. This demonstrates that these countries do not have a safe environment for investment. Back to the violations against Qatari citizens; it is important to draw attention to the number of violations of the private ownership of Qatari nationals directly or indirectly, in order to be aware of the extent of the disregard of these countries; not only to their moral commitment to the international community, but also to what is required by the purposes of Islamic law. The following table shows the number of violations of property reported by the National Human Rights Committee since the beginning of the blockade on Qatar until April 25, 2018. The claimants presented dozens of complaints and cases of abuse of property, indicating the forms of arbitrariness and abuse committed against them.

Statistical history: 25 April 2018				
Country that violated	UAE	Saudi Arabia	Bahrain	Total
Number of cases	454	696	55	1205

It is clear to everyone that this damage and this prejudice to the right to private property were not limited to Qataris, but also nationals of these countries who have interests and commercial transactions with or in the State of Qatar. On the other hand, the report of the technical mission of the High Commissioner for Human Rights in December 2017 recognized that individuals from Qatar working in KSA, UAE and Bahrain, and / or with business interests in these countries, were forced to return to Qatar, reportedly with no access to their companies and other sources of activity and income since then.

The actions taken by the three countries of the blockade constitute a flagrant violation of the right to private property and constitute a denial of the enjoyment of this right in accordance with the provisions of international human rights conventions, in particular article 17 of the Universal Declaration of Human Rights, that: "Everyone has the right to own property alone as well as in association with others," and "No one shall be arbitrarily deprived of his property." Article 25 of the Arab Charter for Human Rights also stipulates that: "The right to private ownership is guaranteed to every citizen. Under no circumstances shall a citizen be arbitrarily or illegally deprived of all or part of his property." Article (27) of the Declaration of Human Rights of the Gulf Cooperation Council, as well, states: " Private property is inviolable and no one shall be prevented from the disposition of his property except by the regulation (law), and it may not be expropriated unless for public interest with fair compensation."

Case (1)

Mr. (A.N.), a Qatari national, visited the NHRC and described the violations he and his brothers were subjected to: "I and the rest of the inheritors have investments in the United Arab Emirates – in Sharja and Dubai - in the amount of AED 1 billion and 150 million, in addition to judicial disputes on claims and compensations at AED 500 million, and 245000 shares at Dubai bourse. We also have camels in the Kingdom of Saudi Arabia with an estimated value of QAR 35 million. We cannot follow up on our investments because of the measures of prohibition and blockade imposed on Qatar and Qatari nationals by the UAE and the Kingdom of Saudi Arabia."

Forms of Racial Discrimination and the Declaration on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women of the United Nations General Assembly of 7 November 1967, as well as the Declaration on the Rights of Persons with Disabilities.

The right to property, is one of the rights that have been affected directly and indirectly and violated in the State of Qatar. This violation is prevalent due to the great overlap and interrelationship between the Gulf States, the depth of the tribal and family ties between these countries, the many mutual concessions granted to the Gulf nationals in private property, and the exercise of commercial, economic and other activities within the framework of the system of the States of the Gulf Cooperation Council. This summary highlights the definition of the ‘right to private property’ and reviews the most important conventions that provide for respect and non-prejudice thereof. The summary then sets forth the effects of the brutal blockade on the State of Qatar in regard to the right to private property, pinpointing the gap between the law and its obligations, and the many violations committed by the blockading countries against several groups.

Definition of the ‘right to property’

The ‘right to property’ is one of the rights in which a citizen has the right to live in his or her country, and has the right to dispose of his property without any pressure from any party. There are several types of property, and this system is different from one country to another, and from one territory to another. Property is the foundation of ancient and modern societies. It is the infrastructure for the development of the social system and the capitalist economy. Ownership right is meant to recognize the individual's right to property and to empower the owner to act and benefit from it and exploit it, where he/she accordingly becomes safe on his money and his livelihood.

States' obligations to the ‘right to private property’

The Universal Declaration of Human Rights was adopted and published publicly by the General Assembly of the United Nations on 10 December 1948. It is the first step in the effective organization of human rights protection at the international level, although it has not been legally binding by States; it was a recommendation or a higher ideal for all peoples and nations and had the power of self-commitment.

This declaration went along with the French approach by setting the general principle of the right without clarifying its contents in some detail. But it sometimes took the Anglo-Saxon approach, which not only mentions the truth, but also defines its content in some detail. However, the universality of the text sometimes imposed compromises, where the authors of the Declaration attempted to reconcile the Western liberal concept of freedoms with the Marxist concept. Article 17 on property rights attempts to reconcile the Western liberal doctrine that sanctifies undefined private property with the Marxist doctrine that takes the concept of collective ownership. Article (17) stipulates that: **"Everyone has the right to own property alone as well as in association with others."** So, the Declaration attempted to provide a guarantee for the right to property in Article 17, which states: "No one shall be arbitrarily deprived of his property." Thus, it prohibited arbitrary deprivation of property. We therefore observe that the right to property, like other human rights, has been included in the Universal Declaration of Human Rights to emphasize its importance and the need to regulate it.

Violation of the ‘right to private property’ by the blockading States

The blockade, once again and from the standpoint of the right to private property, provides another example of the lack of respect for international covenants; and not only as required by the Islamic law which prohibits a Muslim from robbing another Muslim his right, On the authority of Abu Hurayrah (Allah bless him) who said: "The Messenger of Allah (peace and blessings of Allah be upon him) said, [Do not envy one another, and do not inflate prices for one another, and do not hate one another, and do not turn away from one another, and do not undercut one another in trade, but [rather] be slaves of Allah and brothers {amongst yourselves}. A Muslim is the brother of a Muslim: he does not oppress him, nor does he fail him, nor does he lie to him, nor does he hold